

# تطورات قضية صبري نخوخ: النيابة: العثور على أسلحة وذخيرة وأجهزة اتصال غير مرخصة وقطع أثرية



السبت 6 يونيو 2026 10:00 م

كشفت النيابة العامة عن تطورات جديدة حول ملابسات واقعة القبض على صبري نخوخ وآخرين، بتهمة اقتحام أحد معارض السيارات فى التجمع الخامس، وحبسهم احتياطياً على ذمة الواقعة

وقالت في بيان إنه بتفتيش مسكن المتهم نخوخ والمقار التابعة له، تم ضبط ترسانة ضخمة من الأسلحة والممنوعات التى تؤكد الطبيعة الإجرامية للتشكيل العصابي؛ حيث تم العثور على بندقيتين آليتين ورشاش وطبنجة، إلى جانب عدد من أسلحة الصوت وضغط الهواء وكمية هائلة من الذخيرة الحية قاربت الألف طلقة، بالإضافة إلى 5 أجهزة اتصال غير مرخص بها، وعشر قطع أثرية، فضلاً عن تحريز وحدة تسجيل كاميرات المراقبة المبلّغ بسرقتها من معرض السيارات لتشكل هذه المضبوطات أدلة مادية دامغة فى مسار التحقيقات



## واقعة اقتحام معرض التجمع الخامس

وفي التفاصيل، أوضحت النيابة أنها تلقت بلاغاً من أحد أصحاب معارض السيارات بقيام المتهم صبري نخوخ وآخرين باقتحام معرضه على إثر خلافات مالية بينهما، وتعديهم على أحد العاملين بالمعرض وإحداث إصابات، والاستيلاء على وحدة تسجيل كاميرات المراقبة، ويطلب تحريات الشرطة؛ تأييد الواقعة، وثبت تزعم المتهم المذكور وآخرين تشكيلاً عصابياً لفرض السيطرة وممارسة البلطجة بالقوة والتهديد والإخلال بالنظام العام، متخذين من إحدى شركات الأمن والحراسة ستاراً لنشاطهم، ومستخدمين الأموال والأسلحة فى تسهيله

وتابع البيان: "على أثر ذلك أمرت النيابة بضغط وإحضار المتهمين، كما أصدرت إذراً بضغط وتفتيش مسكن المتهم صبري نخوخ والمقار التابعة له، وتم ضبط المتهمين واستجوابهم، وقررت النيابة العامة حبسهم 4 أيام احتياطياً على ذمة التحقيقات، وجددت المحكمة المختصة حبسهم لمدة 15 يوماً أخرى، وقد أسفر التفتيش عن ضبط وحدة تسجيل كاميرات المراقبة المبلّغ بسرقتها، إلى جانب بندقيتين آليتين، ورشاش، وطبنجة، وعدد من أسلحة الصوت وضغط الهواء، وكمية من الذخيرة قاربت الألف طلقة، و5 أجهزة اتصال غير مرخص بها، و10 قطع أثرية، وأسفر فحص هواتف المتهمين وتفرغ محتواها عن تسجيلات تنم على ارتكابهم وقائع خطف مقترب بهتك عرض، واحتجاز مصحوب بتعذيب بدنى، وإكراه على توقيع أوراق، وحياسة أسلحة وذخائر بدون ترخيص وأدوات تعذيب، وأيضاً حيوانات برية شرسة، وجار التحقيق فى هذه الوقائع وكذلك التحقيقات المالية الموازية لتتبع عائدات نشاطهم الإجرامي".

وأكدت النيابة أن "دولة القانون ماضية في طريقها بكل حزم، وأن القانون فوق الجميع لا يعلو عليه أحد مهما بلغ شأنه، وأنها ستظل دائماً ملائمة للجميع وحصناً منيعاً يلجأ إليه كل صاحب حق، لتبسط الدولة هيبتها، وتصون حقوق المواطنين دون تمييز".